لا يجوز انت الامر الثالث قال ابو حيان ما عدا هذه المواضع يجي البيان فيه متفقاً كالنعت فتارة مع
نحو جاء زيد ابو عمرو وتارة مع البدل نحو جاء ابو محمد وتارة مع التاكيد نحو رايت زيدا زيدا
وقال ابن مالك في شرح الكافيه عطف البيان يجري مجرى النعت في تكميل متبوعه ويفارقه
في ان تكميله بشرح وتبيين لا بدلالة على معنى في المتبوع او سببيه ومجرى التوكيد في تقويه دلالته
ويفارقه في انه غير منوي الاطراح قوله الشذور نصر نصرا جعله من البيان تبع فيه الاكثر وقال
ابن مالك الاولى عندي جعله توكيدا لفظيا لان عطف البيان حقه ان يكون للاول زيادة وضوح
وتكرر اللفظ لا يتوصل به الى ذلك وسبقه اليه ابن الطراوة قال ابن هشام في المغني وفيه نظر
لان اللفظ المكرر اذا اتصل به ما لم يتصل بالاول اتجه كونه بيانا لما فيه من زيادة الفائدة نحو
يا زيد زيد اليعملات ويا تيم تيم عدي وقال في تعليقه قال النحاة شرط عطف
البيان ان يكون الثاني اشهر من الاول وقال في المقرب اشهر من الاول او مثله
ليدخل نحو يا نصر نصر نصرا قال فان قلت لم لا اشترطتم كما اشترط ابن عصفور والزمخشري
والجرجاني كون عطف البيان اوضح واخص قلت كالنعت وهم اشترطوا كونه دونه في ذلك
فان قلت كيف يعرف الشي وتبيينه ما هو دونه قلت التعريف بانضمامه الى الاول
لان التعريف جعل منه نفسه فافهم باب عطف النسق هذه ترجمة الكوفيين
وسيبويه انما ترجم بباب الشركة قوله الالفيه تال بحرف متبع عطف النسق فيه
امور الاول قال ابو حيان لا يحتاج عطف النسق الى حد لانه تابع بادوات محصورة
وذلك وارد على ابن الحاجب ايضا حيث حده وسلم وسلم من ذلك الشذور الثاني قال ابن ام
قد يورد عليه نحو سبح اسم ربك الاعلى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى ونحو ذلك من النعوت
المقترنة بحرف العطف قال والجواب انها انما يحكم لها بالاعراب من جهة العطفيه لا من
جهة النعتيه وهي عطف على النعت الاول بقيد الصفة المعنويه فان قلت المعطوف
على الشي يعرب من جهته كالمعطوف فاعلا يعرب فاعلا وكذا المعطوف على الصفة يعرب
صفة فلا اعتراض صحيح قلت المعطوف على الفاعل يقال فيه بجملة على الفاعل الذي استند
الفاعل اليه ولا يقال انه فاعل وانما يعرب معطوفا بالاجماع نعني بقولنا المعطوف
على الشي مثله انه يجب له ما يجب له ويمتنع عنه ما امتنع عنه لا انه يسمى باسمه انتهى الثالث
قيل قوله بحرف يخرج عن المحدود فلا فائده في قوله متبع واجاب ابن قاسم بان فائدته اخراج

موت بعصفور اي اسد فانه تابع بحرف لكنه ليس بمتبع قوله الالفيه فالعطف مطلقا بواو ثم فا
حتى ام او مشى على ما صححه في شرح التسهيل والعمده والكافيه من ان ام واو يشتركان لفظا ومعنى مع
نقله في شرح الكافيه ان اكثر المصنفين يجعلونهما مما يتبع لفظا دون معنى وقال ابن قاسم فان
قلت اطلق في ام واو وينبغي ان يقيدهما بان لا يقتضيا اضرابا فانهما حينئذ يشتركان لفظا لا معنى كما
ذكره في التسهيل وشرحه قلت دلالتهما على الاضراب قليل فلذلك لم يتعرض لها قولها واتبعن لفظا فحسب بل
ولا ولكن فيه امران الاول وافق هنا وفي اكثر كتبه الاكثرين على عد لكن من حروف العطف وخالفهم في التسهيل
فقال وليس منها ولكن وفاقا ليونس وقال في شرحه هي عنده حرف استدراك لا حرف عطف فان وليها
مفرد معطوف فعطفه بواو قبلها ولا بد قبل المفرد من الواو نحو ما قام سعد ولكن سعيد ولا يراد
زيدا ولكن عمرو ولو كانت عاطفة لاستغني بها عن الواو كما استغني ببل وغيرها وما يوجد في كتب
النحويين من نحو ما قام سعيد لكن سعيد فمن كلامهم لا من كلام العرب ولذلك لم يمثل سيبويه في امثلة
العطف الا بولكن وهذا من شواهد امانته وكمال عدالته لانه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو وترك التمثيل به
لئلا يعتقد انه مما استعملته العرب ومع هذا ففي نفي المفرد الواقع بعد ولكن اشكال ولانه على ما قررته
معطوف بالواو ومع انه مخالف لما قبلها وحق المعطوف بالواو ان يكون موافقا لما قبلها فالجواب ان يجعل من
عطف الجمل ويضمر له عامل كانه قال ما قام سعد ولكن قام سعيد لان الجمل المعطوفة بالواو يجوز كونها
موافقة ومخالفة فالموافقة نحو قام زيد وقام عمرو والمخالفة نحو قام زيد ولم يقم عمرو انتهى وقال
ابو حيان مذهب اكثر النحويين ان لكن لا يكون عاطفة الا اذا لم يدخل عليها الواو واستعمال بعد لكن اذا
وقع بعدها المفرد لفظا وتقديرا بغير واو لم يسمع من كلام العرب وانما قاله النحويون بالقياس على بل
وام نحو وها مجراها اجراكا ملا لانهم لم يستعملوها بعد ايجاب بخلاف بل الامر الثاني قال ابن هشام
ان قيل والواو في عطف الجواب يتبع لفظا فحسب قلت هي مشتركة في المعنى قطعا لان العطف في مثل والحكم بالخفض
انما هو على الوجوه ولكنك نابت في اللفظ بينه وبين ما يليه في الاعراب تقديرا لولا اشتغال الاخر بحركة
المناسبة ونظره الحمد بكسر الدال قوله الكافيه فالواو لجمع مطلق احسن منه قول الشذور لمطلق الجمع لان
ابن هشام قال في المغني قول بعضهم ان معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد المطلق وانما
هي للجمع لا بقيد قوله الالفيه فاعطف بواو لاحقا او سابقا في الحكم او مصاحبا موافقا مشى على ذلك
في اكثر كتبه وقال في التسهيل ان الواو تنفرد بكون متبعها في الحكم محتملا للمعية برجحان وللتاخر بكثرة وللتقدم
بقلة قال ابو حيان هذا وليس مذهب البصريين ولا الكوفيين بل هو قول ثالث خارج عن القولين فيجب اطراحه

Copyright © King Saud University